

# نمط الإنتاج في الجزائر ما قبل الاستعمار القرصنة بوصفها نمط إنتاج

■ عبد الله بن عمارة<sup>(1)</sup>

## ملخص

تناول هذه الدراسة بالنقد نظريتين للمؤرخين الماركسيين الفرنسيين (روني غاليسو-René Gallisot) والمؤرخة (لوسيت فالنسي - Lucette Valensi) عن نمط الإنتاج السائد في الجزائر ما قبل الاستعمار؛ نمط الإنتاج الإقطاعي والعتيق. وتُطرح القرصنة بوصفها نمطاً للإنتاج، وبرهنت على أنَّ تحصيل الغنائم من البحر، يعتبر استمراراً لاقتصاد الغنيمة في بلاد المغرب في العصر الوسيط المرتبط بالبنية القبليَّة، وهي حجر الأساس في المسار الخلدوني لتشكُّل الدولة المغربيَّة. كما شرحت الدراسة أنَّ الكيانية الجزائرية الحديثة تأسست في سياق القرصنة بوصفها نمطاً لإنتاج، ولم يكن ذلك حكر عليها بل إنَّ البناء المادي لدول وإمبراطوريات أوروبية كبرى، والثورة الصناعيَّة في إنجلترا، حدث في السياق نفسه. وفي الإطار نفسه رامت تخلص تاريخ القرصنة في الجزائر من آثار بعض الأطروحات الاستعماريَّة، وقدمت إجابة عن إشكالية إخفاق هذا النمط في الجزائر مقابل نجاحه في أوروبا.

**الكلمات المفتاحية:** نمط الإنتاج، الغنيمة، القرصنة، القبيلة، الإقطاع، العتاقة.

١ - باحث جزائري، ماجستير في العلوم التجاريَّة.

# Production pattern in Pre-Colonial Algeria: Piracy as Production pattern

Abdullah ibn Amara<sup>(1)</sup>

## Abstract

This study critically examines the theories of French historians René Gallissot and Lucette Valence regarding the prevailing mode of production in pre-colonial Algeria, specifically the feudal and traditional modes. It also presents piracy as a mode of production, demonstrating that the acquisition of maritime plunder was an extension of the plunder economy that dominated the Maghreb during the medieval period and was linked to the tribal structure, which forms the cornerstone of Ibn Khaldun's theory of the formation of the Maghreb state. Furthermore, it clarifies that modern Algerian identity crystallized within the context of piracy as a mode of production, emphasizing that this trajectory was not unique to Algeria. The material development of several major European states and empires, and even the Industrial Revolution in England, occurred within the same framework. In this same context, the study seeks to purify the history of piracy in Algeria from the remnants of colonial narratives and offers an answer to the problem of the contrasting outcomes of this mode of production, which failed in Algeria but succeeded in Europe.

**Keywords:** Production Pattern, Booty, Piracy, Tribe, Feudalism, Antiquity.

---

1 - Algerian researcher, Master of Business Science.

في أعقاب انطلاق تجربة وطنيّة للتنمية الاقتصاديّة في الجزائر المستقلّة، وما رافقها من محاولة ضبط للإطار النظري الناظم للمشروع الاشتراكي الذي تبنته، وما تطلّبتّه من معرفة عميقة بالتشكيلات الاجتماعيّة قبل الاستقلال وبعده، وما واجهته من عقبات تطبيقية، اتّجهت مجموعة من المؤرّخين وعلماء الاجتماع الماركسيين الفرنسيين لدراسة المجتمعات غير الرأسماليّة من خارج المجال الأوروبي بصفة عامّة، والمجتمع الجزائري بصفة خاصّة، وقد كانت طبيعة نمط الإنتاج السائد في الجزائر قبل الاستعمار أبرز إشكاليّة ضمن هذه الدراسات، واختلفت أطروحاتهم في تحديد هذا النمط، وتهدف هذه الدراسة أوّلاً إلى نقد أطروحتين فقط من بينها، وهي نمط الإنتاج الإقطاعي الذي خلص إليه المؤرّخ (روني غاليسو)، ونمط الإنتاج العتيق وفق مقارنة المؤرّخة (لوسيت فالنسي)، وثانياً لطرح القرصنة أو الجهاد البحري بوصفه نمطاً إنتاج أسّس للكيانيّة الجزائريّة الحديثة في القرن السادس عشر، ورفد شبكة العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة فيها، إلى غاية سقوطها في قبضة الاستعمار سنة ١٨٣٠، وقد حاولنا البرهنة على أنّها شكّل من أشكال الأنماط الإنتاجيّة، لم تحظ من قبل الباحثين الجزائريين وغيرهم إلا ببعض الإشارات السطحيّة التي يعوزها التوسّع في الشرح، والتعمّق في الدلالات، عرفته أيضاً القوى الأوروبيّة وأسهم في صعودها وبناء صروح إمبراطوريّاتها، وقد تساءلنا عن سبب فشل هذا النمط في إحداث النهضة في الجزائر مقابل نجاحه في أوروبا، وحاولنا في السياق نفسه تخليص تاريخ البنيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الجزائريّة ما لحقه من شوائب المقاربات التاريخيّة الاستعماريّة.

## أولاً: نمط الإنتاج الإقطاعي لـ (روني غاليسو)

وفق (غاليسو) فإن الإقطاع هو نمط الإنتاج السائد في الجزائر قبل الاستعمار<sup>(1)</sup>، والمجتمع الجزائري في هذه الفترة هو مجتمع طبقات، لكنّه مع ذلك، يُميّزه في حركته التاريخية عن الإقطاع الأوروبي، حيث اعتمد في مقارنته على:

### ١- علاقات الاستغلال وأشكال الملكية

يتعلّق الأمر بمعرفة الآليات الداخلية لعملية الاستغلال واكتشاف ما يسمّيه «وهم الشكل الجماعي»، وذلك من خلال تحليل مختلف أشكال الملكية، ورأى (غاليسو) أنّ الأشكال الجماعية القروية لا تقوم على علاقات الإنتاج وإنما تُشكّل إطاراً للنشاط الاقتصادي فقط، فهي تحدّد أبعاد الحياة الاقتصادية؛ حيث كان التنظيم المجتمعي في الجزائر ما قبل الاستعمار قائماً على استغلال الأرض وتوزيع المنتج، ما يجعل علاقات الإنتاج جزءاً من العلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد داخل الأطر المجتمعية، لتُشكّل نظاماً عاماً للاستغلال، يُقوّي الروابط داخل الطبقات.

اعتمد في دراسته للملكية في الجزائر قبل الاستعمار، على تقسيمات (كارل ماركس - Karl Marx) المعروفة لأنماط الملكية الآسيوية والجرمانية والعتيقة<sup>(2)</sup>. وفقاً لهذا التقسيم، اعتبر (غاليسو) أنّ نمط الملكية السائد في السهول والمرتفعات التليّة الشماليّة بالجزائر هو النمط الجرمانى، نتيجة التداخل بين ملكية «العرش» وملكية «الملك»، «ملكية العرش» تشير إلى الأراضي الجماعية التي تتصرف فيها القبائل، خصوصاً تلك التي استقرّ فيها البدو أو شبه البدو؛ حيث تُمارس الزراعة والرعي بشكل جماعي، ويشرف شيخ العرش (القبيلة) على تنظيم هذا الانتفاع، أما «الملك»، فهي أراضٍ يملكها الأفراد ويحقّ لهم استغلالها، ولا ترتبط بالدولة إلا

1 - René Gallisot : Essai de définition du mode de production de l'Algérie précoloniale, p58-77.

٢ - في النمط الآسيوي تغيب الملكية، حيث تعتبر الجماعة هي المالك الحقيقي للأرض، فيما يتميز نمط الملكية العتيق بفصل الأرض المشاع التي هي ملك الدولة أو الملكية العامة عن الملكية الخاصة، أما في النمط الجرمانى للملكية فإن ملكية الفرد لا تظهر من خلال واسطة الجماعة، بل إن وجود الجماعة يظهر من خلال الرعايا المستقلين، والملكية العامة في النمط الجرمانى تتميز عن الملكية الخاصة، وتابعة لها، وتتكون من مراعي وغازيات مشاع.

من حيث دفع الزكاة والعُشور وفق الشريعة الإسلامية، يرى (كارل ماركس) أن هذا النظام قديم، ويعود إلى الفترة الرومانية؛ حيث تُعدّ ملكيّة العرش تابعة أو ملحقة لملكيّة الملك.

بينما يسود النمط التشاركي العتيق في المناطق الجافة الرعويّة جنوب الجزائر؛ حيث تزداد قوّة ملكيّة العرش وتقلّ ملكيّة الملك، وعندما تتراجع المساحات الرعويّة وتصبح الأراضي أكثر أهميّة، تسود ملكيّة الملك، وتقسّم الأراضي إلى قطع تستغلها العائلات، هذا النمط يمثل نهاية التطوّر نحو الملكيّة الخاصّة للأراضي، كما في منطقة سهل متيّجة وقرى منطقة القبائل شرق العاصمة الجزائر.

تحدّث (غاليسو) أيضًا عن ملكيّة الوقف، باعتبارها أحد أشكال الملكيّة التي تدعم رؤيته لنمط الإنتاج الإقطاعي في الجزائر قبل الاستعمار التي تُسمّى في الجزائر وباقي بلاد المغرب أراضي الحبوس، وهي التي كانت تُحبس للإنفاق على الأعمال الخيريّة، مثل فداء الأسرى المسلمين، وتقديم المساعدة للمحتاجين، ورعاية المؤسّسات الدينيّة كالمساجد والزوايا، وتُصنّف أراضي الوقف إلى نوعين:

- أ. أرض وقف خيري تعود عوائدها إلى المصلحة العامة.
  - ب. أرض وقف أهلي يحتفظ فيها الحابس أو عقبه بحق الانتفاع، ما يجعل الانتفاع بها يعود في النهاية إلى صالح القوى التي تديرها، مثل عائلات الصلحاء الصوفيّين.
- وبذلك، يرى أن أراضي الحبوس لا تعكس الطابع الجماعي لأراضي القبيلة أو القرية بل تُظهر نمطًا إنتاجيًا ما قبل رأسمالي؛ حيث تُستغل الأراضي عبر أشكال غير خاصّة للملكيّة، لكنّ المستفيدين يُحوّلونها إلى ملكيّة خاصّة من خلال احتكار الحقوق الدينيّة.

عدّد (غاليسو) في هذا الصدد خمسة أنماط للاستغلال عند الحكم المركزي في الجزائر العثمانيّة المعروف بالبايُلك، يدعم بها مقولته عن الإقطاع، وهي الاستغلال البايلكي المباشر، وغير المباشر، والمختلط، والمستقل بترائيّة داخلية للقيادة، والقائم على حيازة أو نزع الملكيّة عن الأرض.

## ٢- أرستقراطية القيادة

بعد أن أطر (غاليسو) نظريًا مقارنته عن نمط الإنتاج الإقطاعي في الجزائر ما قبل الاستعمار

من خلال أشكال الملكيةّ وعلاقات الاستغلال، أوضح أنّ ذلك النمط مثلته إقطاعيّة قيادة، وأرستقراطية، وقد قسّمها إلى أرستقراطية ريفيّة، مُكوّنة من زعماء قبائل المخزن الذين يتمتّعون بسلطة سياسيّة، لكونهم أداة مُنفّذة للاستغلال الضريبي أو لاستخدام اليد العاملة، وأرستقراطية دينيّة مثلتها العائلات التي استمدّت قوتها من الحظوة الدينيّة ومن سيطرتها على أملاك الجبوس، وأرستقراطية قائمة على الوظيفة، وتتكوّن من كبار الموظّفين وأعضاء الحكومة التركيّة<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: نمط الإنتاج العتيق لـ (لوسيت فالنسي)

بنت (فالنسي) مقولتها عن سيادة نمط الإنتاج العتيق في الجزائر ما قبل ١٨٣٠<sup>(٢)</sup>، على نقد ما أورده (غاليسو)، وعمدت أولاً إلى إبداء ملاحظات عن القوى المنتجة، فخلصت من خلالها إلى سيادة الركود، وثانياً إلى تحليل التشكيلات الاجتماعيّة المغربيّة ما قبل الاستعماريّة وفق قراءة إثنولوجيّة.

#### ١- تحليل القوى المنتجة

اعتمدت (فالنسي) في تحليلها على ثلاثة عناصر: هي الأرض، وعدد السكّان، والتقنيّة. في ما يتعلّق بالأرض، تبدأ (فالنسي) محاججتها بالاعتماد على نمط الملكية؛ حيث تعود ملكيّة الأرض في المناطق الرعيّة إلى الجماعة، فامتلاك الفرد للأرض مرتبطٌ بانتمائه للقبيلة، وهو ما يسمّيه (ماركس) نمط الإنتاج العتيق، رأت (فالنسي) أنّ الملكيةّ المُجرّزة هي السائدة في منطقة القبائل الجزائريّة.

أما بالنسبة إلى عدد السكان، فقد اعتبرت أنّه أحد أوجه ضعف وسائل الإنتاج؛ إذ كان عدد سكّان المغرب الكبير، بما فيه الجزائر قبل الاستعمار، ضعيفاً جدّاً.

وفي ما يخصّ التقنيّة، أكّدت (فالنسي) أنّ المغرب الكبير لم يشهد تطوّرًا ملحوظًا في القوى

1 - René Gallisot: Sur le féodalisme, p159,161,164.

2 - Lucette Valensi: Archaïsme de la Société Maghrébine, p77-93.

المنتجة، خاصة في مجالات الاتصالات والنقل والري والطحن، ما جعل تراكم فائضٍ مقتصع من الفلاحين، أمراً مستحيلاً<sup>(١)</sup>.

## ٢- تحليل التنظيمات الاجتماعية المغربية ما قبل الاستعمارية

تعتبر (فالنسي) أن المجتمعات في المغرب الكبير هي تجمعاتٍ إثنية (القبيلة أو القرية)، تعيش على مواردها الخاصة، فهي تجمعُ عائلاتٍ يُفترض أنها تنتسب إلى جدٍّ جامعٍ مشترك، وتسيطر على مجال معين، فالعائلة تمثل وحدة إنتاج بملكية غير قابلة للانقسام وباستغلال عائلي، «الصناعة المنزلية»، وبالأخص منها النسيجية، التي تتكفل بها النساء، تسمح للخليّة القاعدية بالعيش من مواردها الخاصة، لم تكن لهذه البنية القدرة على الحياة لولا شبكة التبادل المنتشرة محلياً، والمتمثلة في الممارسات التضامنية الجماعية التقليدية المعروفة في الأرياف الجزائرية بالتوزيع مثلاً؛ حيث يتعاون أعضاء المجموعة في حال الحاجة، أما جهوباً، فتُدرج أمثلة عن علاقات التكامل المنتظمة بين مختلف الجماعات، فيسيطر البدو على سكان الواحات المعروفة بالقصور، لكنها سيطرة مجموعة على مجموعة وليست سيطرة سيد على جماعة قروية كما هو الحال في الإقطاع الأوروبي.

## ثالثاً: المناقشة النقدية لأطروحتي (غاليسو) و(فالنسي)

لم تكن هاتان الأطروحتان وحيدتين في إطار النقاش الذي عرفته الأوساط الماركسيّة الفرنسيّة عن نمط الإنتاج السائد قبل الاستعمار في الجزائر، وفي بلاد المغرب عموماً، فقد أثير النقاش عن نمط الإنتاج السائد في الجزائر ما قبل الاستعمار عددٌ من المؤرّخين وعلماء الاجتماع مثل (أندري نوشي - André Nouschi) و(إيف لاکوست - Yves Lacoste) وغيرهم، يضيّق هنا

١ - لاحظت (فالنسي) أن أملاك الحبوس (الوقف) كان يمكن لها أن تشهد ميلاد إقطاعية دينية؛ لأن اقتطاع فائض من عمل الفلاحين كان ممكناً، لكنها مع ذلك كانت محدودة؛ لأنها كانت تُستغل بشكل مباشر من طرف أبناء شيوخ الطرق الصوفية أو ورثتهم، ولم تكن في صدد نزع ملكية الفلاحين بل على العكس من ذلك ضمنت الملكية الجماعية؛ لأنها أراض لا يمكن التصرف فيها، وليس للحكم المركزي سلطة عليها، كما أن نظام الحماسة الذي يستغل الملكيات الكبيرة والمؤهل لأن يتحول إلى إقطاع لم يهيم.

المجال للإحاطة به، لكنهما كانتا الأبرز والأكثر تعارضاً في الوقت نفسه. لكن، رغم تعارضهما الشديد، لم يخرجنا عن المجال المفهومي والمنهجي للمادّية التاريخية، كما يقول الأكاديمي الجزائري في علم الاجتماع (عبد القادر جغلول)<sup>(١)</sup>.

قارب المؤرّخان الفرنسيّان الموضوع من زاويتين مختلفتين، ففي حين تجاهلت (فالنسي) التوترات والتضاد، وتحدّثت عن وضعيّة جامدة وغير متطوّرة. اتّجه (غاليسو) إلى مسارٍ معاكس، فضّل فيه التعاطي مع التضادّ والتناقضات على حساب الرواسب العتيقة، كما كتب المؤرّخ الجزائري (الطيب شنتوف)<sup>(٢)</sup>.

### ١ - نقد مقولة إقطاعيّة نمط الإنتاج في الجزائر ما قبل الاستعمار

لا شك أنّ (غاليسو) في مقولته عن سيادة الإقطاع في الجزائر ما قبل الاستعمار، كان وفيّاً لجدلّيّة (ماركس) المعروفة عن تطوّر المجتمعات ما قبل الرأسماليّة، والرأسماليّة، والاشتراكيّة؛ حيث اعتمد، كما وضّحنا سابقاً بالتركيز على بعض المظاهر في الملكيّة، وأشكال الاستغلال، وتوصيف مُميّزات أرسقراطيّة القيادة، وطابقها مع ما هو جاهزٌ لديه من تفسيرات مستمدة من الواقع الأوروبي، رغم تمييزه «الإقطاع الجزائري» عن نظيره الأوروبي، دونما التعمّق في تحليل البنيات الاجتماعيّة الجزائريّة ما قبل الاستعماريّة.

وإن كنّا نرى أنّه من الضروري أن ننهل من مفاهيم المادّية التاريخيّة، وفي القلب منها مفهوم نمط الإنتاج نفسه، فإنّه لا بد من الحذر الشديد من السقوط في شرك المقولات الاستشراقيّة أو المركزيّة الأوروبيّة التي تُسقط المفاهيم المرتبطة بالواقع التاريخي الأوروبي على مجتمعاتنا،

١ - دراسة لعبد القادر جغلول بعنوان «La formation sociale algérienne à la veille de la colonisation» منشورة في سنة ١٩٧٥ أعيد نشرها في:

Abdelkader Djeghloul : Essais algériens d'histoires sociale et culturelle, p55.

٢ - دراسة للطيب شنتوف بعنوان:

«Ou en est la discussion sur le mode de production de l'Algérie précoloniale» منشورة في ١٩٧٣،

وأعيد نشرها في:

Tayeb Chentouf : Etudes d'histoires de l'Algérie (18 et 19 siècles), p54.

فراينا أنّ نقد نظريّة (غاليسو) عن سيادة الإقطاع في الجزائر ما قبل الاستعمار، يتطلّب منا استحضار المفاهيم الخاصّة بالمجتمعات المغربيّة، كالقبيلة والزاوية والمخزن (الحكم المركزي) إلخ، من خلال مضامينها السوسيو-اقتصادية، وليس باعتبارها معطيات إثنيّة أو دينيّة أو سياسيّة فحسب. لذا، أضحي من الواجب العودة من جهة، إلى تحليل موجز لأشكال الملكية العقاريّة والريع العقاري، وما يرتبط بها من أنماط مختلفة من علاقات الإنتاج، ومن جهة أخرى الطبيعة التاريخيّة للتشكيلات الاجتماعيّة في الجزائر ما قبل الاستعماريّة، التي أعتبرت طبقات إقطاعيّة<sup>(1)</sup>. علاقات الاستغلال وأشكال الملكية للأرستقراطيات القبليّة والدينيّة ممثّلة في قبائل المخزن، والعائلات الصوفيّة التي أسماها (غاليسو) بإقطاع القيادة، لم تكن تحكمها العلاقات الإقطاعيّة التي أساسها الولاء الشخصي من القن للسيد، ولا التضامن الطبقي بين الأسياد أنفسهم، وبالتالي هي لا تُشكّل طبقة اجتماعيّة إقطاعيّة للأسباب الآتية:

- أ. ملكيّة قبائل المخزن للأرض لم تختلف عن ملكيّة قبائل الرعيّة الخاضعة للضرائب، أو عن القبائل المنتشرة في المناطق النائية أو الوعرة التي تُعرف ببلاد السبيّة، وكانت إما أراضي ملك أو أراضي جماعيّة، أو مجالات للرعي.
- ب. شيوخ قبائل المخزن كانوا يحصلون على عائد من البائلك إزاء خدماتهم له بصفتهم الفرديّة، كما أنّ حقوق الانتفاع والتراتبيات الاجتماعيّة الناجمة عن استغلال الأرض ظلّت جزءاً رئيساً من التركيبة القرابيّة، وكما يرى الأثروبولوجي الجزائري (محفوظ بنون)، فإنّ ملكيّة وسائل الإنتاج (الأراضي والمراعي والماشية...) تنتقل عند القبيلة المغربيّة ذات المضمون الأبوي، عبر القرابة والنسب<sup>(2)</sup>، فالامتيازات الممنوحة

١ - رفض (ماركس) مقولة سيادة الطابع الإقطاعي في الجزائر ما قبل الاستعمار، في معرض تعليقه على كتاب المؤرّخ وعالم الاجتماع الروسي (ماكسيم كوفالفسكي - Maxime Kovalevski) عن النظام العقاري الجماعي؛ لأنّ ما يُحدّد إقطاعيّة نمط إنتاج مُعيّن، لم يكن سائداً في الجزائر ما قبل الاستعمار التي عرفت استيلاءً جزئيّاً على الفائض الاقتصادي للقبائل أو للجماعات الريفيّة الذي يمتاز بالضعف أصلاً، انظر: كارل ماركس، فريديريك إنجلز: الماركسيّة والجزائر، ص 61.

٢ - دراسة منشورة في كتاب جماعي من تنسيق الأكاديمي الجزائري علي الكنز:

Mahfoud Bennoune: Les fondements Socio-historiques de l'Etat Algérien Contemporain, l'Algérie et la modernité, p58.

لشيوخ القبائل، لم تتمكّن من تغيير البنية القبليّة ولم تؤدّ إلى تشكيل إقطاعيات على الطريقة الأوروبية بل عززتها.

ج. قوّة قبائل المخزن عشية سقوط الجزائر، وهي الفترة التي استند عليها (غاليسو) في مقولته عن نمط الإنتاج الإقطاعي، تراجعت، وانحسرت ملكيتها.

د. شيوخ الزوايا كانت تربطهم بالمجتمع وبالمخزن علاقات تحكمها طبيعة الزاوية كبنية اجتماعية ذات مضمون سوسيو-سياسي، فهي فضاء ثقافي وتعليمي، وتعبوي في أوقات الحرب، وضامنٌ للسلم الاجتماعي من خلال رأسمالها الرمزي الذي يمنحها القدرة على فضّ النزاعات بين القبائل بالطرق السلمية، وملجأ للمهمّشين، وذات مضمون اقتصادي -أيضاً- عبر تحكّمها في أملاك الحبوس ومداخيل الممارسات الدينيّة من حقوق شرعية وعائدات زيارة الأضرحة وغيرها، لكن الوظيفة السوسيو-دينية للزاوية تحوّل دون تراكم رأس المال عند شيوخها، وتحوّلهم لزعامات إقطاعية تُكرّس تفاوتاً طبقيّاً على الطريقة الأوروبية.

هـ. تتمحور رؤية الطريقة الصوفيّة الشاذليّة التي انبثقت منها جُلّ الطرق الصوفيّة في الجزائر وبلاد المغرب، في الابتعاد عن مظاهر الزهد، مع إيلاء قيمة خاصة للعمل في المجتمع، وتشجيع السعي لكسب القوت بعرقّ الجبين، اقتداءً بمؤسّسها (أبي الحسن الشاذلي)، تجلّت هذه الرؤية في خدمة شيخ الطريقة ومريديه للأرض لسدّ حاجاتهم وحاجات الزاوية، وللقنات جنباً إلى جنب عند الضرورة، وهي امتداد لرؤية أبي مدين الغوث، الذي أقام في بجاية بين مريديه من الحرفيين في النسيج والخياطة والطرز<sup>(1)</sup>.

وقد تجتمع البنيتان التقليديتان كما هو الشأن عند قبيلة أولاد (سيد الشيخ) في جنوب غرب الجزائر التي تأتلف عندها السطوة القبليّة القتاليّة التي منحها صفة قبيلة المخزن، والسلطة الروحيّة التي هيمنت من خلالها على عدد من القبائل.

غياب التفاوت الاجتماعي أو سطحيّته عند القبائل والزوايا الصوفيّة، يعني وجود الطبقة

1 - Halima Ferhat: Le Maghreb aux XIIe et XIIIe siècles: les siècles de la foi, p 64 - 71.

الاجتماعية بحمولتها الأوروبية، وهو مرتبط بتوزيع فائض الإنتاج كما رأى الباحث الجزائري في علم الاجتماع (عدي الهواري)<sup>(١)</sup> وغياب هذا الفائض، وبالتالي الريع العقاري، أو ضعفه، يُبعدنا عن النموذج الإقطاعي لاستحالة تأسيسه لروابط اجتماعية قائمة على السيطرة الطبقية كما سبق وذكرنا، ولارتباطه أيضاً بالملكية الخاصة للأرض، وهو ما لا يوجد عند القبائل الجزائرية، وهذا يدعونا إلى فهم التشكيلة الاجتماعية في الجزائر ما قبل الاستعمار، ونقصد القبيلة، في امتدادها التاريخي إلى العصر الوسيط، وليس عشية الاستعمار فحسب.

لم يُعرّف (ابن خلدون) القبيلة في بلاد المغرب، باعتبارها جماعة بشرية ذات جدّ جامع واحد، وإنما رأى أنّها تتشكّل ضمن علاقات أساسها الاتحاد والولاء<sup>(٢)</sup>، ثم تأخذ القرابة والأنساب والإطار السلافي بعداً رمزياً أو أسطورياً، وهو نفس ما ذهب إليه المستشرق وعالم الاجتماع الفرنسي (جاك بيرك- Jacques Berque)<sup>(٣)</sup>، وقد بين (ابن خلدون) خضوع حركة التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المغرب لتتأجج التفاعلات القبليّة المحكومة بدورها بقوانين موضوعية ومادية، تنطلق من مفاهيم العمران البشري، وأنماط المعاش، والأرض بوصفهم مجالاً للاجتماع، والعصبية التي يمكن مقاربتها بما يتعدى البعد السياسي الغالب على تعريفاتها المختلفة، لتُفهم على أنّها تجسيد لدينامية سوسيو-اقتصادية.

وعلى أساس أنماط المعاش أمكننا تقسيم القبائل الجزائرية، في الفترة ما قبل الاستعمارية، إلى قبائل زراعية مستقرة في السهول وجبال الأطلس التلي، واستغلالها للأرض، وإن كان جمعياً مشتركاً، فإنّه لم يكن مشاعياً<sup>(٤)</sup>، وتربطها بالمخزن علاقة تخادم مرتبطة بجباية الضرائب

١ - ربطه (عدي الهواري) بمفهوم (ماركس) عن التقسيم الاجتماعي للعمل، والذي كتب عنه (إميل دوركايم- Émile Durkheim) أيضاً في إطار دراسته للظاهرة الانقسامية عند المجتمعات القبليّة وتضمّن نقاط التقاء مع تعريف (ماركس) للملكية الجماعية، انظر:

Lahouari Addi : De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale « Economie et Société », p 26.

٢ - عبد الرحمان ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، ص ١٦٣.

٣ - Jacques Berque: Qu'est qu'une tribu nord-africaine ?, p22-34.

٤ - لمعرفة نموذج عن التنظيم السوسيو-اقتصادي والنظام العقاري لقبيلة مستقرة في الجبال، انظر دراسة محفوظ بّتون عن قبيلة بني قايد في العقبيّة في شرق الجزائر:

Mahfoud bennoune : El-akbia, un siècle d'histoire algérienne 1857-1975, p 26, 51, 55.

والقتال لصالحه، مقابل حصولها على امتيازاتٍ معيَّنة، لذا تُعرف بـ «قبائل المخزن»، وقبائل رعويَّةٍ يُشكِّلُ رعي الماشية محور نمط معاشها، بدويَّةٌ أو شبه بدويَّة، تمتدّ مجالاتها من المناطق الداخليَّة المعروفة بالهضاب العليا إلى مداخل المناطق الصحراويَّة أو عمقها، هنا يجب التأكيد على أنَّ أشكال الاقتصاد الزراعي أو الرعوي ليست معياراً ثابتاً لتقسيم القبائل، فالقبائل الزراعيَّة تمارس أيضاً رعي قطعانها ضمن أراضيها في الشمال<sup>(١)</sup>، فيتداخل الاقتصادان في هذه الحالة ويكتمل الواحد الآخر، كما لاحظ المستشرق والمؤرِّخ الفرنسي (كلود كاهن- Claude Cahen)<sup>(٢)</sup>.

## ٢- نقد مقولة (فالنسي) عن العتاقة

لنقد نظريَّة عتاقة نمط الإنتاج في الجزائر ما قبل الاستعمار اعتمدنا أولاً على دحض فكرة ركود القوى المنتجة وغياب الفائض، وثانياً على كشف وجه التعسّف في القراءة الإثنولوجيَّة التي تبنتها المؤرِّخة الماركسيَّة الفرنسيَّة.

### أ- نقد فكرة ركود القوى المنتجة وغياب الفائض

من أجل نقد فكرة الركود، لن يجد الباحث أعمق من المنظومة المفهوميَّة التي صاغها المؤرِّخ الفرنسي (فرناند بروديل-Fernand Braudel) التي أحدثت ثورةً حقيقيَّة في التحليل التاريخي، ارتكزت على تقسيم التاريخ إلى مستوياتٍ ثلاثة وفق علاقته بالزمن؛ تاريخٌ بطيء السيل والتحوُّل، وشبه ثابت، مُكوِّنٌ أساساً من حلقاتٍ تتكرَّر باستمرار، وتاريخٌ اجتماعي متعلِّقٌ بالجماعات والتجمّعات، وآخر تقليدي متعلِّقٌ بالفرد، التقسيم هنا قائمٌ وفق تعدديَّة زمن التاريخ، بين زمن

١ - وتتحرك ضمن مجالاتها الواسعة التي تملكها جماعياً كما في حالة القبائل البربريَّة الزناتيَّة نصف البدويَّة في جبال الأوراس، أو القبائل العربيَّة الهلاليَّة التي استقرت في بعض السهول في القرن ١١، في سياقٍ من الصراعات والتحالفات، انظر:

M'hamed Boukhobza : Société nomade et État en Algérie, p7-18.

2 - Claude Cahen: Quelques mots sur les hilaliens et le nomadisme, p131.

جغرافي واجتماعي وفردى<sup>(1)</sup>، الزمن وفق هذا التقسيم هو زمن طويل يتوافق مع تاريخ بنيوي يمتدّ لقرون طويلة، وزمن دوري يتوافق مع تاريخ ظرفي، وزمن قصير يتوافق مع تاريخ تقليدي. الزمن الطويل وفق (بروديل) هو المحور الذي يستقطب الزمن الدوري والزمن القصير في إطار من التفاعل بين الآماد، فتاريخ الأمد الطويل هو فعلياً تاريخ بنيات اقتصادية واجتماعية وجغرافية بطيئة التطور<sup>(2)</sup>، بمعنى أنّ هذه البنيات ليست راكدة، رغم أنّ كلّ حركة الاقتصاد والمجتمع تحدث بشكلٍ بطيء ولا تلت انتباه المؤرّخ الذي يكتفي بالمعينة التي لا تمتدّ إلا لبضعة أجيال، وهذا بالضبط ما أدّى بالخطاب الإثنولوجي الاستعماري، ومن تأثر به كـ (فالنسي)، إلى تبني فكرة الركود قياساً لدراساتهم للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية ما قبل الاستعمارية، في الفترة السابقة للاستعمار بعقود قليلة فقط.

فحركة التغيّرات التي تمسّ أنماط المعاش قد يحتاج اكتمالها إلى قرون طويلة من الزمن، يمكن في هذا الصدد أن نستفيد من هذا المفهوم لنعطي مثالاّ للتحوّلات التي عرفها المغرب الإسلامي بين القرن الثامن والقرن الثاني عشر؛ حيث نتج عنها انتقال فئات واسعة من السكّان من حياة الترحال إلى الحياة الزراعية المستقرة، ولن يظهر الركود إلا للمؤرّخ الذي لا يفتح أمامه مجال التسلسل الزمني للأحداث إلى حدّه الأقصى<sup>(3)</sup>.

انطلاقاً من هذا الطرح، يمكن لنا فهم فكرتها عن ركود القوى المنتجة المرتبطة بغياب الفائض الزراعي التي تُرجعها، كما رأينا، إلى عوامل عدّة، أهمّها ضعف التقنية، لكنّها أسقطتها على كل تاريخ الجزائر، بوصفها حكماً ثابتاً ينفي صفة التطور التاريخي، ويلغي التباينات الجغرافية والمعيشية بين المناطق داخل البلاد، لذا رأينا من الضروري معرفة المسار التاريخي لتطور البنيات

1 - Fernand Braudel: la méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II (1558-1598)، p13-14.

2 - Fernand Braudel: histoire et science sociales: la longue durée، p732.

3 - هناك مثال آخر أبعد زمناً، وهي التحوّلات التي حدثت في نوميديا في القرن الثاني قبل الميلاد التي بدأت مع سياسة الملك (مسينيسا-Massinissa) التي هدفت لتشجيع الزراعة، والتي نتج عنها انتقال فئات واسعة من السكّان من حياة الترحال والبداءة إلى الحياة الزراعية المستقرة وفق مسار امتد لأمد طويل بعده، انظر:

Ouiza Ait Amara: Massinissa et la sédentarisation du peuple numide، p23-42.

الاقتصادية والاجتماعية وتقنيات الإنتاج قبل الفترة التي اعتمدت عليها في دراستها. ينقل لنا (عبد القادر جغلول)، في معرض نقده لنظرية العتاقة عند (فالنسي)، شهادات لمؤرخي الغزو الاستعماري عن تقنيات زراعية معقدة ومتطورة كانت سائدة في مناطق مختلفة في الجزائر عشية الغزو في ١٨٣٠م، لكننا نجزم بأنَّ استنطاق المصادر التاريخية المختلفة للمغرب الأوسط عن أساليب الزراعة المتبعة وتقنياتها، وحجم الإنتاج خصوصاً من الحبوب، يُفضي إلى نتيجة تخالف ما حاول إثباته، مفادها أن مستوى تلك التقنيات لم يكن بدائياً وراكداً كما ذهب (فالنسي)، ولكنه عرف صعوداً وهبوطاً، حسب ظروف انتقال المعارف المختلفة من الأندلس خاصة، والفائض الزراعي، لم يكن يعكس فائضاً في الإنتاج يفوق حاجيات السكان، منذ العهد الروماني إلى اندماجه في التاريخ العربي-الإسلامي وصولاً إلى ظهور الدول المستقلة عن مراكز الإمبراطورية/الخلافة في دمشق أو بغداد، بين القرن الثامن والقرن الرابع عشر التي ارتبطت نشأتها أساساً بالفائض التجاري الذي تحقّق من تجارة الذهب، واستندت إلى قاعدة اجتماعية تجارية.

ولمّا كانت التجارة قائمةً في المغرب الأوسط على التبادل بين سلعه، وذهب بلاد السودان، فإنّه من الضروري معرفة طبيعة السلع المنتجة في حواضره، وهذا يُحيلنا إلى النشاطات الحرفية التي عرفها، والأسباب الحقيقية التي وقفت خلف ازدهارها وتراجعها. لم تُفسّر (فالنسي) النشاطات الحرفية التي كانت ما تزال قائمة في حواضر تلمسان وقسنطينة قبيل الاستعمار، وكما تتداخل الزراعة مع التجارة، تتداخل أيضاً مع الصناعة الحرفية؛ حيث كانت المنتجات الحرفية، مثل الجلود والنسيج التي ازدهرت في فترات معينة، جزءاً من حركة التجارة الكبرى بين إفريقيا والبحر المتوسط، لعب المغرب الأوسط دور الوسيط فيها عبر شبكة طرق برية وبحرية تربط المناطق الصحراوية بالموانئ البحرية، مثل ميناء هُنَيْن في الساحل التلمساني.

ورغم عدم اندثار الإنتاج الحرفي تماماً في الفترة التي سبقت الاستعمار في القرن التاسع عشر، لكنّه كان في مراحلهِ الأخيرة ضمن مسار تراجعٍ طويل بدأ تدريجياً ابتداءً من القرن الرابع عشر، ولا يمكن فهم كُنّه ذلك التراجع من خلال ربطه بالطبيعة الراكدة للتشكيلات الاجتماعية الجزائرية،

أو لعتاقة وسائل الإنتاج فحسب، وإنما أولاً بالتغيرات التي طرأت على مسالك تلك التجارة بعد الاكتشافات البحرية الكبرى في القرن الرابع عشر التي مكّنت الأوروبيين من الوصول إلى المناطق المنتجة للذهب مباشرة عبر المحيط الأطلسي، واحتكارهم للتجارة في غرب المتوسط<sup>(١)</sup>، ما أدخل المغرب الأوسط خاصّة، في أزمة كبرى بدأ يفقد معها السيطرة على تلك المسالك، وبالتالي حرمانه من دور الوسيط التجاري بين السودان مع أوروبا والمشرق، وثانياً في أعمال النهب التي مارسها القراصنة الإيبيريون ضدّ السفن التجارية التي كانت المنتجات النسيجية من أهمّ سلعها بل ونهب الموانئ طيلة القرون الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر؛ حيث كان القراصنة البلنسيون والكتلانيون لا يتوانون عن شنّ هجمات على سواحل تلمسان وحصارها، فتراجع الإنتاج الحرفي والأرباح نتيجة طبيعته لمنع الأرستقراطية الحضرية في حواضر تلمسان، وبيجاية، وقسنطينة، ووهران، وبونة، من التسويق والتبادل مع الخارج، فبدأ الركود يضرب النشاط الحرفي تدريجياً، ففي الوقت الذي قضى فيه الاحتكار الأوروبي المدعوم بالقرصنة على محاولة الأرستقراطية التجارية في حواضر المغرب الأوسط توسيع الصناعة الحرفية، فإنّه أسهم في صعود البرجوازية التجارية الأوروبية، خاصّة الإيطالية في القرن الثالث عشر والرابع عشر، وتحولها التدريجي إلى رأسمالية صناعية، وتأثير هذا العامل نجده مُغيّباً تماماً في تحليل (فالنسي).

#### ب- نقد القراءة الإثنولوجية للمجتمعات المغربية

ترتكز المقولة الإثنولوجية على تعريف بعض المستشرقين للمجتمعات العربية والإسلامية بدلالة جماعاتها الإثنية والدينية والطائفية المختلفة التي تعيش معزولة ومكتفية ذاتياً، وفق ما يُسمّونه بالنموذج الفسيفسائي<sup>(٢)</sup>، ويبدو أنّ كثيراً من الباحثين الاجتماعيين والمؤرخين، ومنهم (فالنسي)، نهلوا من الأبحاث الاستشراقية التي أسست لظهور السوسولوجيا الاستعمارية التي رامت معرفة المكونات الإثنية والاجتماعية والمعيشية، وغيرها للمجتمعات المستعمرة، من أجل أهداف استعمارية بحتة.

١ - إيف لاکوست: العلامة ابن خلدون، ص ١٦١.

٢ - بريان تيرنر: ماركس ونهاية الاستشراق، ص ٥١-٥٢.

رَسَّخت هذه المقولات، في دراسة بنياتنا الاجتماعية، فكرة أنَّ مجتمعاتنا ليست إكلايا إثنية معزولة ترفض السلطة المركزية، وتؤكد حتمية انقسامها، وبذلك تصور المجتمعات المغربية راكدة وخارجة من التاريخ، بما يُحمّلها وحدها مسؤولية التخلف، ويُبرِّئ ساحة الاستعمار الغربي من دوره بل يُمهّد لتبرير "مهمة التحضيريّة" في المنطقة، يرجع تعريف التشكيلات الاجتماعية الجزائرية والمغربية عمومًا بالخلايا الإثنية إلى المفهوم الانقسامي للقبيلة الذي طوره الأنثروبولوجيون الإنجليز<sup>(١)</sup>، والذي يُكرّس استقلال القبيلة واكتفائها بذاتها. من هنا، استلهمت (فالنسي) أنَّ البنية الاجتماعية في الجزائر ما قبل الاستعمار، تفتقر إلى تراتبية اجتماعية عمودية بسبب عتاقة بنيتها الاقتصادية، وتقوم على نزاعات أفقية بين وحدات متشابهة. فالنموذج الفيسفائي لا يفسر هذه البنيات المتكوّنة من جماعات غير متجانسة إلا باعتبارها وحدات عمودية شبه مستقلة، بينما يُصور المجتمعات الأوروبية من الإقطاعية حتى الرأسمالية، بمعيار نظام للتنفيذ الاجتماعي، تُشكّل فيه الطبقة الاجتماعية الوحدة الأساس.

كما أنَّ ملكية الأرض لدى قبائل الجزائر وفق هذا النسق الانقسامي تختلف، في بعض أشكالها، عن الملكية العتيقة التي تبنّتها فالنسي<sup>(٢)</sup>.

نفت (فالنسي) صفة التطور على البنيات الاجتماعية والاقتصادية الجزائرية، وصورتها في حالة ركود، معتبرة أنَّ المسار السياسي والاقتصادي والحضاري في الجزائر والمغرب كلّ، يسير وفق نمط ثابت، واستندت في ذلك إلى دراسة نمط الإنتاج في الجزائر عشية الاستعمار في عام ١٨٣٠م، ما يعكس تبنّيها للتقسيم المركزي الأوروبي لشعوب العالم، القائم على وجود شعوب

١ - وبالتحديد (إفانس بريشارد - Evans Pritchard) و(إرنست فيلنر - Ernest Gellner)، بعد أن ظهر أولاً في أبحاث (إيميل دوركايم - Émile Durkheim) في نهاية القرن التاسع عشر الذي اتخذ من التشكيلات الاجتماعية لمنطقة القبائل في الجزائر ميداناً له، وخلص إلى أنها نموذج للمجتمع الانقسامي.

٢ - كتبت الباحثة التونسية (ليليا بن سالم) عن قصور النموذج الانقسامي في تحديد الملكية الخاصة، من خلال إطلاقه لأحكام تعميمية عن الملكية الجماعية القبلية للأرض التي لاحظت أهميتها وحضورها لدى سكان منطقة القبائل في الجزائر المتأثرة بالتشريعات الإسلامية المتعلقة بالملكية والميراث، والتي أكّدت أن أصحاب النموذج الانقسامي أهملوا تأثيرها، انظر:

Lilia Ben Salem: Intérêt des analyses en termes de segmentarité pour l'étude des sociétés du Maghreb, p130.

ذات تاريخ وأخرى بلا تاريخ، وألحقت الجمود، بأثر رجعي، بكلِّ الفترات السابقة، وهو ما يُجسِّد المضمون المتعسِّف للمقولة الإثنولوجية الاستعمارية التي تعود جذورها إلى تفسير (ماكس فيبر - Max Weber) لظهور الرأسمالية في جزءٍ من أوروبا؛ حيث ربطها أساساً بالأخلاق البروتستانتية، معتبراً أنه لا يمكن للرأسمالية أن تنشأ في المجتمعات التي تفتقر إلى فئات تعتنق هذا المذهب<sup>(١)</sup>؛ لأنها تُصوِّر راکدة وفق الرؤية المركزية الأوربية التي تعتبر الرأسمالية حدثاً أوروبياً صرفاً، وهذا ما انتقده (سمير أمين)، مؤكداً أن الرأسمالية ليست ظاهرة أوروبية استثنائية؛ إذ شهدت مناطق في آسيا وإفريقيا بواكير رأسمالية كان يمكن أن تتطور خارج السياق الأوروبي إلى شكلها التاريخي المعروف<sup>(٢)</sup>.

#### رابعاً: القرصنة نمط إنتاج

من خلال ما تقدّم، نوّد البرهنة في هذه الدراسة على أن نمط الإنتاج السائد في الجزائر قبل الاستعمار كان يعتمد على تحصيل الغنائم من الغزو في البحر أو القرصنة، هذا النمط له امتداد تاريخي في الاقتصاد القائم على الغنائم من خلال الغزو في البر الذي كان سائداً في بلاد المغرب في العصر الوسيط، بل وفي أوروبا أيضاً<sup>(٣)</sup>.

#### ١- اقتصاد الغنيمة في بلاد المغرب من البر إلى البحر

إنَّ القبيلة، باعتبارها محور الاجتماع الإنساني في بلاد المغرب بما في ذلك المغرب الأوسط، تُؤمِّن الاستقرار والحماية لأفرادها في ظلِّ نظام قبليٍّ متماسكٍ قائم على العصبية، يُعوِّض غياب الحكم المركزي. وفي ظل قساوة الطبيعة، تعتمد القبيلة على الغزو لتحصيل الغنائم باعتباره نمطاً للمعاش، ما يساعدها على التوسُّع وإخضاع قبائل أخرى وتأسيس ملكها، هذا هو أساس

1 - Max Weber: L'Éthique protestante et l'Esprit du capitalisme.

2 - Samir Amin: Global History - A View From The South, p6-7.

٣ - كان الفرنسي (جورج دوبي - Georges Duby) الذي تخصص في الاقتصاد الريفي على رأس المؤرخين الأوروبيين، الذين أشاروا للاقتصاد القائم على النهب في أوروبا خلال العصر الوسيط.

نظريّة (ابن خلدون) في تشكّل الدولة المغربيّة، استناداً إلى هذه البنية الاقتصاديّة القائمة على الغنائم، نشأت الدول في المغرب الأوسط، وتأسست الجزائر الحديثة في القرن السادس عشر على المجال التاريخي لهذا الإقليم.

في هذا السياق، تُبرز ضرورة تصحيح الأفكار التي تربط بروز القرصنة في بلاد المغرب بالوجود العثماني، والتحرّر من تأثير الكتابات الاستعماريّة التي جعلت القرصنة محصورة في دول المغرب أو «الساحل البربري» كما تُسمّيه، فقد دخلت عاصمتا المغرب الأوسط التاريخيّتين في حرب قرصنة مبكرة مع القوى المسيحيّة الصاعدة التي سيطرت على غرب المتوسط<sup>(١)</sup>، في بجاية مع النورمان والجنوبيين في القرنين الثاني عشر والثالث عشر<sup>(٢)</sup>، وفي تلمسان مع الممالك الإيبيريّة، كان ذلك يشمل نهب السفن، والأسر بغية الفداء، والهجوم على الموانئ، حتّى أصبحت القرصنة نشاطاً منظّماً تُحكّمه المعاهدات بين دول ضفتي المتوسط<sup>(٣)</sup>.

بدأت القرصنة في بجاية بالخفوت ابتداءً من عام ١٤٣٠م، مع سيطرة القرصنة المسيحيّة، الإيبيريّة أو الجنوبيّة، على غرب المتوسط، ومع تراجعها بدأ يبرز دور مدينة الجزائر التي أصبحت واحدة من المدن المتوسطيّة النادرة التي ارتبط مصيرها بمصير القرصنة لمدة ثلاثة قرون، فاشتهرت بـ «دار الجهاد» و «جزائر المغازي»، كما يذكر المؤرّخ الجزائري (لمنور مروش)<sup>(٤)</sup>.

١ - لا يمكن فصل الاتجاه نحو غزو البحر بما حدث من توجّه ساحليّ لبلاد المغرب ترسّخ في القرن العاشر بتأسيس الفاطميين للمهدية باعتبارها أوّل عاصمة خلافة إسلاميّة مُطلّة على البحر، ثم تطور هذا التوجّه في القرنين الحادي عشر والثاني عشر مع ازدهار ميناء بجاية. أنهى هذا التوجّه الجديد قطيعة مع الساحل استمرّت لثلاثة قرون، لذا يمكننا الحديث عن بواكير للظاهرة في بلاد المغرب مع تداعيات أزمة القرن الحادي عشر التي حرمت مدن الساحل من موارد التجارة الصحراويّة بسبب انزياح مسالكها إلى المغرب الأقصى، وأجبرتها على طلب الغنائم من البحر من خلال ممارسة القرصنة. عن التوجّه الساحلي للمغرب، انظر:

Allaoua Amara: Les Fatimides et le Maghreb central : littoralisation de la dynastie et modes de contrôle des territoires, p107-126.

٢ - عن القرصنة المبكرة في بجاية، انظر:

عبد الرحمان بن خلدون: تاريخ ابن خلدون، ج٦، ص٥٧٨؛ أبو العباس الغبريني: عنوان الدراية، ص٤٥.

3 - Georges Marçais: Les villes de la côte algérienne et la piraterie au moyen âge, p136.

4 - Lemnouar Merouche: recherche sur l'Algérie à l'époque ottomane: La course mythe et réalité, p32.

## ٢- القرصنة بصفتها مؤسّسة

مثّل الوجود العثماني في المغرب الأوسط في بداية القرن السادس عشر العامل الحاسم الذي أدّى إلى تحوّل نشاط القرصنة إلى مدينة الجزائر.

في القرن الخامس عشر تميّزت الوضعية العامة للمغرب الأوسط بالوهن، فالسمة الغالبة كانت التفكك وال

القرن الرابع عشر الكبرى، والتي كان من أهم مظاهرها فقدان المغرب الأوسط لموقعه الرئيس في التجارة المتوسطية، بوصفه وسيطاً لا غنى عنه في تجارة الذهب بين إفريقيا وأوروبا، بعد أن مكّنت الاكتشافات الجغرافية الكبرى الإيبيريين من الوصول إلى مناطق الذهب مباشرة عن طريق المحيط الأطلسي، وفتحت لهم آفاقاً أوسع باتجاه الهند وتجارة التوابل، مضافاً إلى تمكّن المماليك في مصر من الوصول إلى الذهب عبر خطّ مباشر من الشرق إلى الغرب، بعد أن سيطروا على أعالي النيل، وهذا ما أدّى إلى توقّف تدفق الذهب نحو أوروبا من موانئه في هُينَ ووهْران وبجاية عبر طرق التجارة الصحراوية، فازدهرت التجارة الأطلسية على حساب المتوسطية، فكان ذلك بداية لعولمة المبادلات التجارية البحرية على حساب تجارة القوافل، وانتصاراً للمراكب الشراعية على قوافل الإبل، بتعبير المؤرخ الفرنسي (بيير شونو - Pierre Chaunu)، يُضاف إليها احتكار القوى الأوروبية للتجارة المتوسطية عبر القرصنة، تسببت هذه التغيرات في ضرب البنية السوسيو-اقتصادية للمغرب الأوسط؛ حيث أثقل المخزن الزياني كاهل الحرفيين والتجار في الحواضر بالضرائب، فضعف الاقتصاد الحضري وصناعته الحرفية، وأضحت موانئه تُصدّر المواد الأولية فقط، وتستورد السلع المصنّعة، ما جعله رهينة للرأسمال التجاري الأوروبي. في المقابل، فرض ضرائب على القبائل في الأرياف، واستعان من أجل تحصيلها بقبائل مخزنية، أقطع شيوخها أراضي مقابل خدماتهم العسكرية، ما أدّى إلى ضرب تقسيم العمل بين «الأرستقراطية التجارية الحضريّة» والقبائل البدوية.

ضعف هذه الموارد أو غيابها خلال هذه الفترة، أحدث خللاً بنيوياً في هيكلية تشكّل الدولة، فلم تعد هناك من غنائم تمكّن قبيلة من التوسّع على حساب قبائل أخرى والظفر بالملك، ولا فئة تجارية كبيرة يمكن أن تُشكّل قاعدة اجتماعية ورافداً مالياً لحكم مركزي، ولا دعوة دينية فاعلة

ذات وظيفة تعبويّة، تضافرت هذه العوامل كلّها لتحول دون ظهور قوّة حقيقيّة تتصدّى لمهمّة توحيد البلاد، وردّ الاحتكار الأوروبي المسيحي للتجارة في غرب المتوسط الذي تحوّل لخطر عسكري تمثّل في القوى الإيبيريّة الصاعدة التي أسقطت ثغور المغرب الأوسط، الواحد تلو الآخر، ولم تتمكّن الزوايا والطرق الصوفيّة التي هيمنت على المجتمعات المغربيّة منذ القرن الثالث عشر من صدّ الإسبان، وفي هذا السياق أستدعي الأخوة (بربروس) للمساعدة، وقد كانوا يمارسون القرصنة ضدّ الأوروبيين لحسابهم الخاصّ تارة، ولحساب سلطاني مصر وتونس تارة أخرى، وبدورهم ظفروا بدعم العثمانيين، فكان ذلك بمثابة إعلان بدء الصراع بين القوّة العثمانيّة الصاعدة وإمبراطوريّة آل هابسبورغ الذي طبع القرن السادس عشر.

تولّى (خير الدين بربروس) القيادة في سنة ١٥١٨م، مدعوماً بشرعيّة دينيّة جهاديّة منحها له شيوخ الطرق الصوفيّة، فأسس بذلك دولةً جديدةً في المغرب الأوسط، في قلب الصراع بين إمبراطوريتين صاعدتين، وجعل من مدينة الجزائر عاصمةً لها، أعطت اسمها في ما بعد لهذا الكيان برُمته، لم يتوقّف الأخوة (بربروس) عن تحصيل الغنائم من البحر بالقرصنة إلى جانب معاركهم البريّة<sup>(١)</sup>. بدأت ملامح الحكم المركزي الجديد تتجسّد في ثلاثة أضلاع تستلهم طبيعة الدولة المغربيّة نفسها في ممارسة السلطة في ظلّ هيمنة النظام القبلي على المجتمع؛ «البائلك» الذي حلّ محلّ «المخزن»، والمتصوّف الذين تجسّد دورهم في التعبئة والتحشيد، وقبائل المغرب الأوسط المقاتلة. وشكّلت موارد القرصنة التي بدأت تتدفّق إلى مدينة الجزائر الرافد المالي لهذا النظام، وبتصاعد القرصنة تضاعفت قوتها البحريّة من عددٍ صغيرٍ من السفن، لا يتعدّى العشرة، إلى أسطولٍ متنوّعٍ وقوي في ثمانينيات القرن السادس عشر، يتلاءم مع وضع الكيان الجديد باعتباره موقعاً متقدّماً في الصراع البحري بين الإمبراطوريتين العثمانيّة والرومانيّة المقدّسة في المتوسط الذي امتدّ بين ١٥٢٠م إلى ١٥٨٠م، كانت القرصنة الجزائريّة خاضعةً لمتطلّبات هذا الصراع، فلم تتمكّن من الاستحواذ الكُلّي على مواردها، إلا بعد الهدنة بين الإمبراطوريتين وحيازتها لمرونة في الحركة، ترافق مع استقلال أكبر عن مركز الإمبراطوريّة، مكّنها

1 - Lemnouar Merouche: recherche sur l'Algérie à l'époque ottomane: La course mythe et réalité, p63.

من تطوير قدراتها، خصوصاً بعد الاستعانة بالبحارة الهولنديين والإنجليز الذين نقلوا مهاراتهم وتقنياتهم إلى الجزائر، قدرات جعلت البحرية الجزائرية تمخر عباب المحيط الأطلسي بعد أن كان نشاطها يقتصر على المتوسط، وتتوسع في نشاطاتها بفعالية في العصر الذهبي للقرصنة الجزائرية من ١٥٨٠م إلى ١٦٩٩م، فلم تعد تُحصّل الغنائم من استهداف مصالح إمبراطورية هابسبورغ فحسب، بل استهدفت أغلب الدول الأوروبية وصولاً إلى إسبانيا وإيرلندا، وغيرها. جاء صعود القرصنة الجزائرية في سياق فراغ أحدثه تراجع القوة البحرية العثمانية في غرب المتوسط بسبب انشغالها بالصراع في المشرق وأوروبا، وتلقي الإسبان لضربة موجعة في ١٥٨٨م بعد انكسار «الأرمادا» أمام الإنكليز؛ حيث يُقدّر (فرنان بروديل-Fernand Braudel) أن توازنًا في القوة في المتوسط بين القرصنتين الإسلامية والمسيحية طبع الفترة بين ١٥٨٠م و١٦٠٦م، وأن القرصنة الجزائرية مثلت وحدها نصف القرصنة الإسلامية<sup>(١)</sup>. في هذا السياق، تحوّلت إلى مؤسسة منظّمة بتعبير المؤرّخ الأمريكي (وليام سبنسر-William Spencer)<sup>(٢)</sup>، أو مؤسسة مركنتيلية مستقلة تجسّد النشاط المركزي للحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بتعبير (لمنور مروّش)، جسّدت نمطاً للإنتاج أدار من خلالها البائلك الاقتصاد والمجتمع، فقد شكّلت مواردها القاعدة الصلبة التي من خلالها يتحكّم في المجتمع ويُمركز سلطته ويُفوضها في آن واحد، وظّف الشرعية الدينية التي صبغتها الزوايا على جهاده البحري، كما على تحريره مبكراً لمعظم الثغور التي سقطت في بداية القرن السادس عشر بيد الإسبان، وأشركها في موارد القرصنة<sup>(٣)</sup>، ناهيك عن إعفاء شيوخها من الضرائب، ودعم الامتيازات العقارية والمالية لنظامها السوسيو-اقتصادي القائم على الجبوس وعوائد الزيارات الدينية، واستفاد من رأسمالها الرمزي الذي مكّنها من الهيمنة المعنوية على المجتمع، كما أسهمت هذه الموارد في استغلال قبائل المخزن لجباية الضرائب، وصدّ الحملات الأوربية المختلفة، وفي توسيع رقعة الدولة أو في المشاركة في «المحلات»، وهي الحملات العسكرية ضد القبائل المتمردة، وقد فوّض بعضاً

1 - Lemnouar Merouche: recherche sur l'Algérie à l'époque ottomane: La course mythe et réalité, p245.

2 - William Spencer: Algiers in the age of the corsairs.

3 - Pierre Boyer: Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger (XVIe-XIXe siècles), p28.

من سلطته لشيوخ هذه القبائل بعد أن خَفَّفَ عنهم أو أعفاهم من الضرائب، وغيرها من الالتزامات المخزنيَّة، ما عدا الشرعيَّة منها كالعُشور والزكاة، وأَقْطَعَهُم الأراضي وأشركهم في الغنائم المُحصَّلة من «المَحَلَّات»، وهذا انسجامٌ مع طبيعة العلاقات بين سلطة المخزن والمجتمع في بلاد المغرب. خلقت موارد مؤسَّسة القرصنة دورةً اقتصاديةً تبدأ من لحظة تهيتة الدولة لظروف نجاحها، بتطوير المنشآت المرتبطة بها، كالمرافئ، والمخازن، ومراكز صناعة السلاح، والسفن، ودفاعات المدينة، وتمويل السفن بكلِّ ما تحتاجه من مؤونة إلخ، وتصل إلى الغنائم التي تُوزَعُ مناصفةً، بين مُلَّاك السفن من رياس البحر الذين كانوا جزءاً من البَائِلِك، وبين طاقم السفينة على حسب اختلاف رتبهم، وتُحصَّلُ الدولة جزءاً من الغنائم، وتجبى منها الخُمس، وهي إما سلَعٌ تباع في الأسواق، أو أسرى للافتداء، أو للاستغلال في التجذيف، أو في العمل في أعمال البحريَّة، وتنتهي بالنشاطات المختلفة في البلاد، من تجارةٍ، وصناعةٍ حرفيَّةٍ، وزراعة، وإدارةٍ إلخ، انعكست هذه الدورة تطوراً في مدينة الجزائر ومينائها، ولم يكن ذلك سِمَةً خاصَّةً بها فحسب، بل إنَّ القرصنة كانت السبب الرئيس في تطوُّر عدد من الموانئ الإيطاليَّة، كأمالفي وبيزا وجنوة، وفي يقظة الميول البحريَّة البريطانيَّة في زمن (فرانسيس درايك Francis Drake-) و(جون هوكنز John Hawkins-)، كما يقول المؤرِّخ الفرنسي (ميشال فونتناي Michel Fontenay) الذي أكَّد أنَّ واحداً من أربعة من سكَّان مدينة الجزائر يعملون في القرصنة<sup>(١)</sup>. شكَّلت أموال افتداء الأسرى بالتحديد جزءاً رئيساً من موارد القرصنة الجزائريَّة<sup>(٢)</sup>.

1 - Michel Fontenay: la place de la course dans l'économie portuaire : l'exemple de malte et des ports barbaresques, p1321-1323, 1327.

٢ - وجب الحذر من الأرقام المبالغ فيها التي توردها بعض المصادر الأوروبيَّة، والكتابات ذات المضمون الاستعماري، المليئة بالأحكام القيمية السلبية في معرض بنائها لسردية تفيد بأن الجزائر كانت وحدها «وكرًا للقراصنة»، واعتماداً على أبحاث المؤرِّخين الجزائريين (عبد الهادي بن منصور) و(لمنور مروش)، وكذا أعمال (ألان جاميسون Alan G. Jamieson)، يمكن القول إنَّه في ذروة نشاط القرصنة الجزائريَّة كان يصل عدد الأسرى المستقدمين إلى مدينة الجزائر ألف أسير سنوياً، ما يعادل نصف مليون بياستر سنوياً، انظر:

Abdelhadi Benmansour: XVI-XVII siècles, p149.

Lemnour Merouche: recherche sur l'Algérie à l'époque ottomane : La course mythe et réalité, p246

Alan G. Jamieson, Lords of the sea: A History of the Barbary corsairs, p 92-95-98-100-114-115-116-118-121-154.

وضمن هذا المسار التاريخي لتطور مؤسسة القرصنة، تشكلت الكيانية الجزائرية الحديثة، بل والهوية الوطنية الجزائرية، واستمر نمط الإنتاج في التمحور حول غنائم البحر طيلة الثلاثة قرون التي سبقت سنة ١٨٣٠م، في صعود بين ١٥٨٠م-١٦٩٩م وتراجع ملموس ابتداءً من العقد الأول للقرن ١٨م، ثم أفول في العقود القليلة التي سبقت سقوط الجزائر.

ومن نافل القول التأكيد على أن تحوّل نشاط قراصنة مغامرين في البحر، إلى عمل يفضى في النهاية إلى تشكيل دولة مركزية، لم يكن خصوصية جزائرية صرفة، بل إن من القراصنة من وضع بنشاطه في النهب وتحصيل الغنائم من البحر، اللبنة الأولى في بناء صرح إمبراطوريات كبرى، على غرار الهولندية والفرنسية والبريطانية في القرن ١٧م، وقبلها الممالك الإيبيرية منذ القرن ١٤م إلى صعود الإمبراطورية الإسبانية في القرن ١٦م<sup>(١)</sup>، يتفق العديد من المؤرخين والباحثين الغربيين على غرار (شارل تيلي - Charles Tilly) و(أميديو بوليكانت - Amedeo Policante) و(كريس لان - Kris Lane)، بأن القرصنة كان لها دور حاسم في تأسيس الدول المركزية وصعود الإمبراطوريات، فقد ساهمت تاريخياً في البناء المادي للدول الأوروبية من خلال ضمانها لتدفق الثروات لأوروبا عبر النهب الممنهج الذي مارسه في أعالي البحار<sup>(٢)</sup>، ويوضح لنا فرنارد بورديل دعم الملوك والأمراء الأوروبيين للقرصنة وحصصهم في غنائمها، كما يربط (إريك هوبزباوم - Eric Hobsbawm) و(نيال فرغسون - Niall Ferguson) بين صعود الإمبراطورية البريطانية والقرصنة، أي أن صعود وأفول هذه الإمبراطوريات، والنهضة العلمية والثورة الصناعية، توقفت على تحصيل الغنائم والنهب الذي مارسه القراصنة في البحر ضد سفن خصومهم، وهو ما يخالف القراءة المركزية الأوروبية لنشأة العالم الحديث وللرأسمالية وللثورة الصناعية التي تجعل من كل هذه التطورات حدثاً أوروبياً محضاً، وهي القراءة التي ترى الحضارات غير الأوروبية في البلاد الإسلامية أو الصين أو الهند، راكدة وخارجة عن التاريخ،

1 - Eduardo Aznar Vallejo: Course et piraterie dans les relations entre la castille et le Maroc au bas moyen bas âge, p61-74.

2 - Michael Hennessy-Picard: La piraterie atlantique au fondement de la construction des souverainetés coloniales européennes.

ودخولها للتاريخ منوط باحتكاكها المباشر بالغرب ورسالته التحضيرية فحسب ولو عن طريق الاستعمار، رغم كل المحاولات الجادة لدحضها على غرار كتابات المؤرخ الأمريكي (بيتر غران-Peter Gran) <sup>(١)</sup>.

كسر الهولنديون الاحتكار التجاري الإسباني بالقرصنة، وأطلقوا العنان لصعود إمبراطوريتهم، ومارست شركة الهند الغربية الهولندية فور تأسيسها في سنة ١٦٢٠م القرصنة ضد السفن الإسبانية المحملة بالثروات المنهوبة من العالم الجديد التي رفدت إمبراطوريتها، كما فعل القرصان الهولندي الشهير (بييت بتيرسون هاين-Piet Pieterszoon Hein) سنة ١٦٢٧م عندما استولى على سفن مُمحملة بالمعادن الثمينة <sup>(٢)</sup>، وكذلك فعل القراصنة الفرنسيون والإنجليز، كانت منطقة الكاريبي تحت قبضة الإمبراطورية الإسبانية بما فيها من ثروات معدنية ثمينة وزراعية، كالسكر والتبغ، مرتبطة بشبكات تجارة العبيد من إفريقيا <sup>(٣)</sup>، وقد تحولت إلى ساحة لأكبر أنشطة النهب والقرصنة أدت إلى صعود الإمبراطوريات الهولندية والفرنسية والبريطانية وأقول الإسبانية. كانت الفكرة بالنسبة للفرنسيين والهولنديين والإنكليز ببساطة هي الوصول إلى كنوز العالم الجديد قبل أن تجد لها سبيلاً للموانئ الإسبانية، في ١٥٥٣م نهب القرصان الفرنسي الشهير (فرانسوا لو كلير-François Le Clerc)، مدعوماً من ملك بلاده، المستعمرة الإسبانية سان دومينغو، ثم سانتياغو دي كوبا في السنة التالية، وفي ١٥٦٢م تمكن القرصان الإنكليزي (جون هوكينز-John Hawkins)، الذي تبنته لاحقاً الملكة (إليزابيث-Élisabeth)، من كسر الاحتكار الإسباني لخطوط التجارة الرابطة بين العالم الجديد والقارتين الإفريقية والأوربية المعتمدة على السكر والعبيد. لكن ما فعله قريبه (فرانسيس درايك-Francis Drake) كان الأكثر أهمية في تاريخ القرصنة البريطانية، فقد غنم سنة ١٥٧٩م في واحدة من أكبر عمليات القرصنة ضد السفن الإسبانية كميات معتبرة من الذهب والفضة، أقتسمت بين القراصنة والملكة (إليزابيث) ونخبها الحاكمة في إنجلترا التي ملئت بها خزينتها وموَّلت بها لاحقاً في سنة ١٥٩٢م شركة المشرق

- 1 - Peter Gran: Beyond Eurocentrism: A New View of Modern World History, p1-22.
- 2 - Jon Latimer: Buccaneers of the Caribbean: How Piracy Forged an Empire, p41-59.
- 3 - Jon Latimer: Buccaneers of the Caribbean: How Piracy Forged an Empire, p79-99.

لغرض احتكار التجارة في شرق المتوسط.

تتجلى أهميّة ما فعله (فرانسيس درايك) في بناء صرح القرصنة البريطانيّة، في أنّه ضمن موارد للخبزينة البريطانيّة كان لها الدور الحاسم في الصعود التدريجي للإمبراطوريّة البريطانيّة في القرون السادس عشر و ١٧ السابع عشر والثامن عشر، وفي تشكيل الهويّة الوطنيّة البريطانيّة، فكانت المُحرّك الرئيس، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، لكُلّ التحوّلات السياسيّة والماليّة والاقتصاديّة التي عرفتتها إنجلترا من الثورة الإنجليزيّة وصولاً إلى الثورة الصناعيّة، فلزيادة قوة القرصنة البريطانيّة، التي أصبحت في ما بعد البحريّة الملكيّة البريطانيّة. ازدهرت صناعة السفن في البلاد، وعندما لجأ البريطانيون لتغليف سفنهم بالنحاس من أجل السرعة والخفة، انطلقت صناعة نحاسيّة واسعة النطاق، ولتمويلها تغيّرت المنظومة الماليّة والجباييّة جذريّاً، ترافقت مع ثورة تجاريّة كبرى، تحوّل بحر الكاريبي بفعل النهب المُمنهَج الذي مارسه القرصنة، من القرن السادس عشر وصولاً إلى القرن الثامن عشر، إلى مُحرّكٍ للاقتصاد البريطاني من خلال تجارة السكر، وما يرتبط بها من تجارة العبيد والمعادن الثمينة التي أضحت الضرائب المفروضة عليها وحدها مورداً مهمّاً للخبزينة، ومصدراً لا ينضب للثروة ولتراكم رأس المال الذي مَوَّل الثورة الصناعيّة<sup>(١)</sup>. في هذا السياق، صعدت الإمبراطوريّة البريطانيّة وقوتها البحريّة، ودخلت في مرحلة الاستعمار التي استكملت مسار النهب في العالم، حتى أصبحت البحريّة البريطانيّة في القرن التاسع عشر الأقوى في العالم.

لم يختلف نجاح (خير الدين بربروس) في بناء دولةٍ مركزيّةٍ بالاعتماد على القرصنة بوصفها نمطاً إنتاجيّاً، عن ما فعله الهولندي (بييت بتيرسون هاين)، أو (الفرنسي فرانسوا لو كلير)، أو الإنجليزي (فرانسيس درايك)، في تأسيس الإمبراطوريات الهولنديّة والفرنسيّة والبريطانيّة، بل وفي ظهور الرأسماليّة والثورة الصناعيّة، لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو لماذا لم تشهد الجزائر نهضة وثورة صناعيّة كما حدث في إيطاليا وبريطانيا، على الرغم من تشابه السياق القائم على القرصنة وتحصيل الغنائم؟

1 - Eric Williams: Capitalism and Slavery, p53-52, p105-106-107.

لا ندعي مطلقاً امتلاك إجابة شافية عن سؤال النهضة الكبير، ذلك السؤال الذي طُرح في أواسط القرن التاسع عشر وما يزال مطروحاً في السياق الإسلامي العام، وليس الجزائري فحسب، ومن الأجدر في هذا الإطار أن يطرح التساؤل لماذا لم تظهر الثورة الصناعية في الإمبراطورية العثمانية كما ظهرت في بريطانيا؟ ومع ذلك، سنحاول تسليط الضوء على الحالة الجزائرية؛ كونها المركز الأبرز لممارسة القرصنة في المغرب، على أن تُسقط النتائج لاحقاً قياساً على سائر البلاد المغربية بل وعلى قلب الإمبراطورية العثمانية نفسه.

كما وضحنا سابقاً، فإن مسار القرصنة في الجزائر عرف صعوداً وهبوطاً، ما يعني أن تأثير مواردها على الاقتصاد والمجتمع يختلف بين فترة الصعود أو العصر الذهبي التي قدرها المؤرخون بين ١٥٨٠م-١٦٩٩م، وبداية تراجعها التدريجي ابتداءً من العقد الأول من القرن الثامن عشر، وصولاً إلى الأفول في القرن التاسع عشر. إن تدفق الثروة المنهوبة والتجارة المرتبطة بها عن طريق القرصنة خلق تراكمًا لرأس المال في بريطانيا بدأ في القرن السادس عشر، ووصل ذروته في القرن الثامن عشر بظهور الثورة الصناعية في بريطانيا، حدّد لها (إريك هوبزباوم-Eric Hobsbawm) إطاراً زمنياً يبدأ من سنة ١٧٨٠م<sup>(١)</sup>، وهي الفترة نفسها التي شهدت تراجعاً في موارد القرصنة في الجزائر، سمّاها (لمنور مروّش) بـ «قرن القمح» الذي يمتد من ١٧٢٥م إلى ١٨١٥م، بعد أن عمد البائلك في الجزائر للاستغلال الأقصى للأرض من أجل إنتاج القمح، بغية التصدير للأسواق الأوروبية، تعويضاً للنقص الهائل في موارد القرصنة، ذلك القرن الذي جاء بعد فترة قصيرة من الحروب مع تونس والمغرب الأقصى التي كان تحصيل الغنائم أحد أسبابها الرئيسية. فمن الطبيعي إذن أن نتساءل عن عدم تطوّر الاقتصاد في الحواضر الجزائرية في القرن الذهبي للقرصنة ١٥٨٠م-١٦٩٩م، مقارنة بالنهضة التي شهدتها المدن المتوسطية، خصوصاً الإيطالية، قبل أن نتساءل عمّا حدث في فترة «قرن القمح» التي شهدت الثورة الصناعية في بريطانيا.

لقد سبق أن شرحنا أن أزمة القرن الرابع عشر أحدثت تداعيات بنيوية في المغرب الأوسط،

١ - إريك هوبزباوم: عصر الثورة أوروبا (١٧٨٩م-١٨٤٨م)، ص ٨١.

ومنها خنق الاقتصاد الحضري المعتمد على الصناعة الحرفية من نسيج وجلود وغيرها، من خلال قساوة الضرائب وضرب علاقته التكاملية مع الاقتصاد الريفي من جهة، ومن جهة أخرى فتح الباب أمام رأس المال التجاري الأوروبي الذي بدأ يخترق تدريجياً المدن، رافقه احتكار المدن الأوروبية للتجارة في غرب المتوسط الذي كانت القرصنة أحد أهم أدواته. لقد حوّل هذا الوضع المغرب الأوسط إلى سوق للسلع الأوروبية المصنّعة ومصدراً للمواد الأولية، فمُنعت الصناعة الحرفية من التسويق في الخارج بفعل الاحتكار الأوروبي، وفي الداخل بفعل منافسة السلع الأوروبية والتضييق الجبائي، ما حال دون التطور الطبيعي للأرستقراطية التجارية الحضرية في حواضر تلمسان وبجاية وقسنطينة... نحو برجوازية تجارية نشطة. في هذه الفترة كانت أوروبا ما تزال تشهد ثورة تجارية رافقتها نموٌ ديمغرافي ملحوظ بدأ منذ القرن الثالث عشر؛ حيث أسهم رأس المال التجاري الأوروبي في الازدهار الاقتصادي للمدن الإيطالية خاصة، تمثل في زيادة إنتاج الصناعة الحرفية، خاصة النسيجية؛ بسبب السيطرة على الأسواق من خلال الاحتكار، ولكنها ظلت أقل من الصناعة كما عُرفت لاحقاً في الثورة الصناعية، وهو ما وصفه المؤرخ الأمريكي-الإيطالي (لوبيز روبرت- Roberto Lopez) بـ «نهضة ما قبل الصناعة»<sup>(١)</sup>.

تواصل الاختراق الأوروبي بعد سقوط المخزن الزياني وتأسيس (بربروس) للكيان الجزائري الموحد، بل وتفاقم من خلال الامتيازات التي مُنحت للقوى الأوروبية، والفرنسية منها خاصة، ابتداءً من القرن السادس عشر منذ عهد (خير الدين بربروس)، في سياق العلاقات القوية التي ربطت بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا؛ حيث منح البابلك للفرنسيين امتيازات صيد المرجان وتصديره في القالة وبونة وغيرها، عبر «شركة لانس» وما يُعرف بـ «وكالة الباستيون»، ثم وسّعت نشاطها نحو تصدير الجلود والصوف والشمع والزيوت والحبوب، عبر «الشركة الملكية الإفريقية» التي تأسست سنة ١٧٤١م، ثم الوكالة الإفريقية سنة ١٧٩٤م التي استمرت لغاية ١٧٩٩م عندما خلفها تجارٌ من يهود الجزائر<sup>(٢)</sup>. خنقت هذه الامتيازات الصناعة الحرفية الجزائرية

١ - (روبيرت لوبيز- Roberto Lopez): ثورة العصور الوسطى التجارية ٩٥٠-١٣٥٠، ص ١٥٦.  
٢ - محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين ١٧٩٢م و١٨٣٠م، ص ١٩١-

بعد أن منعتها من التوسُّع في السوق الداخليَّة والخارجيَّة، وأجهزت على ما تبقى من تقسيم للعمل بين حَضْرَ المدن وقبائل الأرياف، فتدهورت حالتها معاً. ظلَّت الأرسْطِقراطية الحضريَّة التجاريَّة التي كانت تدير الحرف، كما الزراعة، عاجزةً عن تنمية رأسمالها التجاري، بسبب ضيق الأسواق، مضافاً إلى وجود شبكة طرق غير ملائمة، واحتكار النخب البائليكيَّة للتجارة الخارجيَّة، واستفادتها من الامتيازات الممنوحة لرأس المال الأوروبي، من خلال ما تجنيه من الرسوم المفروضة على التصدير ومن دورها الوسيط بين المنتج المحلي، وبين الشركات الاحتكاريَّة الأجنبيَّة، كما أنَّ الاعتماد على جباية ضرائب عينيَّة أدَّى إلى غياب النقد، ما حال دون توسُّع الأسواق. فغياب المصالح المشتركة بين النخبة الحاكمة وبين الأرسْطِقراطية الحضريَّة في ظلَّ ضعف الربح النقدي، حال دون تراكم رأس المال، ومنعها من التحوُّل إلى رأسماليَّة محليَّة<sup>(١)</sup>. لهذه الأسباب، أمكننا القول إنَّه لم تتحقَّق الشروط اللازمة لتشكُّل رأس المال القابل للاستثمار من موارد القرصنة، فأجهضت محاولة ميلاد برجوازيَّة حضريَّة جزائريَّة كانت قادرة على تطوير الصناعة الحرفيَّة عبر استثمار رأس مالها التجاري، تماماً كما فعلت البرجوازيَّة التجاريَّة في المدن الإيطاليَّة والأوروبيَّة الأخرى، فقد عانت الحواضر الجزائريَّة من ركود اقتصادي حاد، وتراجع ديمغرافي ملحوظ، بفعل الأوبئة والجفاف والمجاعات، وحتى ورشات صناعة السفن والمدافع الضروريَّة للبحريَّة الجزائريَّة التي يملكها البائليك في مدينة الجزائر، أوكلت إدارتها لمهندسين وصُنَّاع جُلبوا من أوروبا، ولم يكن ذلك تعبير عن رغبة جادَّة في مساعدة الجزائر بل كانت للدول الأوروبيَّة مصلحة واضحة في إضعافها، كما أنَّ الحكم المركزي لم يبدِ وعياً بحالة التخلف التي تعيشها بلاده مقارنة بما كان يحدث في أوروبا، ولا همَّة عالية لخلق بيئة صالحه للدخول في التصنيع، من خلال مشروع طموح لتطويع الطبيعة واستغلالها، ومحاولة الحصول على التقنيات اللازمة لذلك، على غرار ما فعله (محمد علي باشا) في مصر، ومع ذلك لا يمكن إغفال العامل الخارجي؛ حيث لم يتوان المؤرِّخ الفرنسي (مارسيل إيميريت-Marcel Emerit) في رد تخلف الجزائر قُبيل سقوطها في يد الاستعمار إلى عوامل خارجيَّة أيضاً، وصفها بلعبة

١ - عن تراكم رأس المال، انظر:

Abdellatif Benachou: Introduction à l'Analyse Economique, p228-250.

القوى الاقتصادية والسياسية في غرب المتوسط<sup>(١)</sup>، وحتى عندما اتجه البايك نحو إنتاج الحبوب بغية التصدير، فإن ذلك لم يكن يُعبر عن فائض حقيقي؛ بدليل الأوضاع المعيشية المزرية التي كانت تعيشها الأرياف التي وصلت حد المجاعة في ذروة «قرن القمح» في المناطق التي عرفت الاستغلال الأقصى للأرض في سهول قسنطينة في شرق البلاد ومُعسكر في غربها، في سنوات ما بين ١٧٨٧ م و١٧٨٩ م وفي ١٧٩٤ م، وما بين ١٨٠٠ م-١٨٠٧ م<sup>(٢)</sup>، وما كان يتحقق من فائض نقدي من تصدير القمح، كان يُنقل بفعل الاحتكار، للبرجوازية الفرنسية التي كانت المستورد الأهم للقمح الجزائري.

ثم تحول ذلك الاحتكار بعد سنة ١٧٩٢ م لبعض التجار من يهود الجزائر، بعد انسحاب نظرائهم من الفرنسيين والأوربيين عموماً في أعقاب الحروب الأوروبية التي أعقبت انتصار الثورة الفرنسية، ومهاجمة البريطانيين سفن تجارة القمح الجزائرية، تراجعت الصادرات من القمح ونضبت موارد الخزينة، حاول البايك تعويضها بزيادة الضرائب من جهة، وبالعودة لتنشيط القرصنة من جهة أخرى، لكن المعركة التي قُتل فيها (الرايس حميدو) سنة ١٨١٥ م في مواجهة الأمريكيين كانت آخر زفرة للبحرية الجزائرية، مهدت لسقوط البلاد في يد الاستعمار الفرنسي سنة ١٨٣٠ م.

مع بداية القرن التاسع عشر بدأ ينفرد عقد الحكم المركزي بأضلاعه الثلاثة، فتفاقت حدة الصراعات على الريع بين أجنحة البايك، وفقد هيئته في المجتمع بعد أن أضحي رمزاً للتسلط والضغط الضريبي، وضعفت حافزية قبائل المخزن على أداء مهامها القتالية بعد أن كانت القوة الضاربة للحكم ورمز عنفوانه، وتبنت بعض الطرق الصوفية السخط العام على الضغوط الجبائية، وحوّلتها إلى ثورات أشعلتها في مختلف المناطق، بعد أن كانت الضامن للسلم المجتمعي ومصدراً للشرعية الدينية.

وبعيداً عن الكتابات الاستشراقية والاستعمارية، الفرنسية خاصة التي تعزو عدم قيام رأسمالية في بلاد المغرب، لعدم أهلية المسلمين أو المغاربة لتطوير اقتصاد رأسمالي بسبب مميزات

1 - Marcel Emerit: La situation économique de la Régence d'Alger en 1830.

٢ - محمد الصالح العتري: مجاعات قسنطينة، ص ٢٨-٢٧.

نفسيةً جماعيةً، كما عند (روبير برنشفيك-Robert Brunschvig)، أو لعدم توافم مبادئ الإسلام نفسه مع التنمية الرأسمالية، كما عند (جورج بوسكي-Georges Bousquet)<sup>(1)</sup>، أمكننا القول، وللأسباب التي ذكرناها، إنه لم تتوفر الشروط التاريخية لصعود برجوازية تقود مجتمعها نحو التحديث، ولا لتشكل تراكم لرأس المال يؤدي إلى نشوء الرأسمالية والنهضة والثورة الصناعية في الجزائر.

## خاتمة

تناولت هذه الدراسة نقد نظريتين فقط من بين تلك التي تناولت تحديد نمط الإنتاج الذي كان سائداً في الجزائر في الفترة ما قبل الاستعمارية، وهما:

١- نظرية (غاليسو) الذي اعتبره إقطاعياً، معتمداً فيها على بعض مظاهر الملكية، وأشكال الاستغلال، وعلى سمات أرسقراطية القيادة، وقد بينا أنه أسقط الواقع الأوروبي على الحالة الجزائرية، وأن تحليلاً معمقاً لأشكال الملكية وعلاقات الإنتاج المرتبطة بها، وكذا للواقع التاريخي للبنى الاجتماعية التقليدية، كليل باستبعاد وجود هذا النمط، فلم تتوفر في الجزائر تلك المواصفات التي أعتبرت أساس في الإقطاع الأوروبي، ونعني بها السيطرة الكاملة على الأرض، والعلاقات الإنتاجية بين الإقطاعيين والأفنان القائمة على الولاء وحده.

٢- نظرية (فالنسي) عن نمط الإنتاج العتيق التي جاءت بالأساس نقداً لـ (غاليسو)، واعتمدت فيها على فكرة ركود القوى المنتجة، وعلى قراءة إثنولوجية للتشكيلات الاجتماعية المغربية قبل الاستعمار، ومن ضمنها الجزائرية، تعتبرها معزولةً ومكتفية بمواردها الذاتية، وقد اهتدينا إلى التحليل التاريخي لـ (بروديل) القائم على الأمد الطويل، من أجل نقد فكرة الركود، بحيث يحتاج التغيير في أنماط المعاش إلى قرون طويلة ليكتمل، فالركود ضمن هذا التحليل التاريخي الذي يدقق في ملاحظة الأحداث ضمن تسلسلها الزمني العميق، يصبح غير ذي معنى، وهو عين

1 - Valérian Dominique Bougie: port maghrébin, 1067-1510.

ما فعلته (فالنسي) عندما تحدّثت عن ركود القوى المنتجة بوصفها محوراً لنظريّتها عن عتاقة نمط الإنتاج، وفق ملاحظات في القرن التاسع عشر أسقطتها على تاريخ الجزائر في الفترات التاريخية كلّها.

وقد كشفنا وجه التعسّف في القراءة الإثنولوجيّة الاستشراقية والاستعماريّة للمجتمعات العربيّة التي رأت فيها كيانات معزولة ومكتفية ذاتياً وفق النموذج الفيسفاسي، والتي لا شك أنّ (فالنسي) قد تأثرت بها، ويتمثّل ذلك الوجه في التهيئة للاستعمار الذي سُوّق له بأنّ "مهمّة تحضيريّة" للشعوب الخارجة عن التاريخ، كما بيّنا أنّ نظيرها لركود البنيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة الجزائريّة، وفيها لأيّ تطوّر تاريخي ضمنها، يؤكّد تلك الرؤية المركزيّة الأوربيّة التي تُقسّم العالم لشعوب أوروبيّة ذات تاريخ، وشعوب أخرى خارج التاريخ.

و طرحنا في هذه الدراسة رؤيتنا التي ترى في القرصنة نمطاً للإنتاج في الجزائر قبل الاستعمار، ووضّحنا امتداده التاريخي بوصفه وريثاً للاقتصاد القائم على تحصيل الغنائم الذي كان سائداً في الجزائر والمغرب كلّه. وشرحنا تحوّل القرصنة في القرن السادس عشر إلى مؤسّسةٍ أدارت الاقتصاد والمجتمع والدولة المركزيّة التي تشكّلت في هذا السياق في المجال التاريخي للمغرب الأوسط. وحاولنا أن ندحض بعض الكتابات التاريخية الاستعماريّة التي ربطت اقتصاد الغنيمة بالجزائر أو بدول المغرب حصراً. وبيّنا باختصار دور القرصنة في التشكّل المادي لبعض الدول الأوروبيّة وصعود الامبراطوريات، بل وفي ظهور الرأسماليّة والثورة الصناعيّة. وحاولنا أن نجيب عن سؤال عدم ظهور رأسماليّة ونهضة صناعيّة في الجزائر رغم تدفّق موارد القرصنة، مع وعينا التام على أنّه سؤال مركزي يخصّ العالم العربي والإسلامي كلّه. وقد أوضحنا أنّ الشروط التاريخيّة اللازمة لنهضة في الجزائر لم تتوفّر، وعدّنا بعض العوامل، من بينها فتح المخزن الزياني ومن بعده البايك العثماني المجال لرأس المال الأوروبي لاختراق السوق الجزائريّة، ما خلق الاقتصاد الحضري، ومنع ميلاد البرجوازيّة التجاريّة الجزائريّة، وحال دون تراكم رأسمالها. وشرحنا كيف أنّ ضعف موارد القرصنة كان سبباً في إضعاف الحكم المركزي وصولاً إلى سقوطه.

## لائحة المصادر والمراجع

### المصادر والمراجع باللغة العربيّة:

- أبو العباس الغبريني: عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩ م.
- إريك هوبزباوم: عصر الثورة أوروبا (١٧٨٩-١٨٤٨)، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربيّة للترجمة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧ م.
- إيف لاکوست: العلامة ابن خلدون، ترجمة ميشال سليمان، دار الفارابي، بيروت، ط ٢، ٢٠١٧ م.
- بريان تيرنر: ماركس ونهاية الاستشراق، ترجمة يزيد الصايغ، مؤسسة الأبحاث العربيّة، بيروت، ط ١، ١٩٨١ م.
- روبرت لوبيز: ثورة العصور الوسطى التجاريّة ٩٥٠-١٣٥٠، ترجمة محمود أحمد أبو صوة، منشورات ELGA، مالطا، ط ١، ١٩٩٧ م.
- عبد الرحمان بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.
- كارل ماركس وفريديريك إنجلز: الماركسيّة والجزائر ماركس-إنجلز، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٧٨ م.
- محمد الصالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تحقيق رابح بونار، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط ١، ١٩٧٤ م.
- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجيّة للشرق الجزائري في الفترة ما بين ١٧٩٢ م و ١٨٣٠ م، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط ١، ١٩٧٢ م.

## المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdelhadi Benmansour: XVI-XVII siècles, Journal de Jean-Baptiste Gramaye, évêque d'Afrique, Paris, 1994.
- Abdelkader Djeghloul: D'EL Djazair à EL DJAZAIR... en passant par l'Algérie, Pour un regard national ! Essais algériens d'histoires sociale et culturelle, Dar El Gharb, Oran, 2<sup>Éd</sup>, 2009.
- Alan G. Jamieson: Lords of the sea: A History of the Barbary corsairs, Reaktion books, London, 2012.
- Allaoua Amara: Les Fatimides et le Maghreb central: littoralisation de la dynastie et modes de contrôle des territoires, Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée, n°139, Paris, 2016.
- Claude Cahen: Quelques mots sur les hilaliens et le nomadisme, JESHO, Leiden, Netherlands, n° 11, 1968.
- Eduardo Aznar Vallejo: Course et piraterie dans les relations entre la castille et le Maroc au bas moyen bas âge, l'Occident Musulman et l'Occident Chrétien au moyen âge, Publications de la faculté des Lettres, Rabat, 1995.
- Fernand Braudel: histoire et science sociales :la longue durée, Annales, Economie, Sociétés, Civilisations, Paris, n°4, 1958.
- Fernand Braudel: la méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II (1558-1598-), T.I, Armand Colin, Paris, nouvelle Edition, 1949.
- Georges Marçais: Les villes de la côte algérienne et la piraterie au moyen âge, Annales de l'Institut des Etudes Orientales, T13, Paris, 1955.
- Halima Ferhat: Le Maghreb aux XIIe et XIIIe siècles : les siècles de la foi, Wallada, Casablanca, 1<sup>Éd</sup>, 1993.

- Jacques Berque: Qu'est qu'une tribu nord-africaine?, S.N.E.D, Alger, 1974.
- Lahouari Addi: De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale « Economie et Société », Entreprise nationale du livre, Alger, 1<sup>Éd</sup>, 1985.
- Lemnouar Merouche: recherche sur l'Algérie à l'époque ottomane : La course mythe et réalité, EDIF 2000, Alger, 2010.
- Lilia Ben Salem: Intérêt des analyses en termes de segmentarité pour l'étude des sociétés du Maghreb, Revue des mondes musulmans et de la méditerranée, N°33, Paris, 1982.
- Lucette Valensi: Archaïsme de la Société Maghrébine, La pensée, n°142, Paris, 1968.
- M'hamed Boukhobza: Société nomade et État en Algérie, Revue Politique africaine, Paris, n°34, 1989.
- Mahfoud Bennoune: El-akbia, un siècle d'histoire algérienne 1857-1975-, Office des publications universitaires, Alger, 1<sup>Éd</sup>, 2009.
- Mahfoud Bennoune: Les fondements Socio-historiques de l'Etat Algérien Contemporain, l'Algérie et la modernité, Dhakiret El Ouma, Alger, 2<sup>Éd</sup>, 2015.
- Max Weber: L'Éthique protestante et l'Esprit du capitalisme, Flammarion, Paris, 2008.
- Michel Fontenay: la place de la course dans l'économie portuaire: l'exemple de malte et des ports barbaresques, Annales Economies, sociétés, civilisations, n°6, Paris, 1988.
- Ouiza Ait Amara: Massinissa et la sédentarisation du peuple numide, Actes du quatrième colloque international du Laboratoire de recherche : « Occupation du sol, peuplement et modes de vie dans le Maghreb antique et médiéval »,

Université de Sousse, Tunisie, 2017.

- Pierre Boyer: Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger (XVIe-XIXe siècles), Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée, n°1, Paris, 1966.
- René Gallisot: Essai de définition du mode de production de l'Algérie précoloniale, La pensée, n°142, Paris, 1968.
- René Gallisot: Sur le féodalisme, Centre d'Etudes et de Recherches Marxistes, Paris, 1971.
- Samir Amin: Global History-A View From The South, Pambazuka Press Dakar, 2011.
- Tayeb Chentouf: Etudes d'histoires de l'Algérie (18 et 19 siècles), Office des publications universitaires, Alger, 2<sup>Éd</sup>, 2010.
- William Spencer: Algiers in the age of the corsairs, University of Oklahoma Press, Oklahoma, 1976.
- Michael Hennessy-Picard : La piraterie atlantique au fondement de la construction des souverainetés coloniales européennes, Champ pénal/ Penal field [En ligne], Vol. XIII | 2016, mis en ligne le 29 février 2016, consulté le 20 décembre 2025. URL : <http://journals.openedition.org/champpenal/9275> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/champpenal.9275>
- Peter Gran : Beyond Eurocentrism : A New View of Modern World History, Syracuse University Press, New York, 1996.
- Jon Latimer : Buccaneers of the Caribbean : How Piracy Forged an Empire, Cambridge Harvard University Press, Cambridge, 2009.
- Eric Williams : Capitalism and Slavery, University of North Carolina Press,

North Carolina, 1994.

- Abdellatif Benachenhou : Introduction à l'Analyse Economique, Office des Publications Universitaires, Alger, 1977.
- Marcel Emerit : La situation économique de la Régence d'Alger en 1830, L'information historique, novembre/décembre, Paris, 1952.
- Valérian Dominique : Bougie, port maghrébin, 10671510-, Publications de l'École française de Rome, Rome, 2006 : <https://books.openedition.org/efr/194>.